للغاية التي انتهجها الشقيري تجاه الحكم الاردني في تجنّب الاصطدام بالسياسة الاردنية «القائمة، أساساً، على نفي الهوية الوطنية الخاصة بالشعب الفلسطيني»[٢٩]. وانفجر الخلاف بين الطرفين وظهر الى العلن ابتداء من أيار (مايو) ١٩٦٥. فقد بثّت اذاعة «صوت فلسطين»، الناطقة باسم المنظمة، تصريحاً لمصدر رسمي في المنظمة، شنّ فيه هجوماً عنيفاً على الحكومة الاردنية التي كان رئيسها، وصفي التل، أصدر بياناً أعلن فيه دعم حكومته وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال المصدر الفلسطيني، في تصريحه، ان المنظمة ترحّب بدعم الاردن، «الّا ان هناك فرقاً بين الاقوال والافعال»، واتهم الحكومة الاردنية بأنها حالت دون تنفيذ أي من برامج المنظمة في الاردن، وانها، بسلوكها هذا، قد حوّلت منظمة التحرير في الاردن «الى بناء من ثلاثة طوابق» فقط[٣٠]. ولقد ظلت العلاقة مع الاردن احد أكبر الهموم والمتاعب التي جابهتها المنظمة في تلك الحقبة التأسيسية، وعلى مدى تاريخ المنظمة بأكمله.

وتسبّبت زيارة الشقيري الى الصين آنئذٍ (آذار ـ مارس ١٩٦٥)، وتصريحاته على هامشها، في تكدير علاقته الوثيقة مع عبدالناصر، وفي افساد العلاقة القلقة بين المنظمة والسعودية. فمن دون تفاهم مسبق مع الرئيس المصري، اتفق الشقيري مع القيادة الصينية على شحن الاسلحة التي تبرّعت بها الصين لجيش التحرير الفلسطيني الى ميناء الاسكندرية. الّا ان عبدالناصر تصرّف حيال الامر بطريقة عبّرت عن كياسته ومسؤوليته. فقد رفض مقابلة الشقيري، وجعل وسائل الاعلام المصرية تهمل نتائج زيارته تلك ونشاطاته اللاحقة، دون ان يتأثّر الموقف المصري العام من المنظمة؛ فلم يتخلّف عبدالناصر، مثلاً، عن افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة، في أواخر أيار (مايو) ١٩٦٥. واستمر الجفاء بين الزعيمين، المصري والفلسطيني، حتى العام التالي، حينما تمّت المصالحة بينهما[٣١]. ويبدو من استقراء وقائع تلك الفترة ان جفاء عبدالناصر تجاه الشقيري لا ترجع اسبابه الى موضوع الاسلحة الصينية حصراً؛ اذ لا بد ان تكون الخلافات القوية التي نشبت بين الشقيري وفصائل العمل الفلسطيني داخل المنظمة وخارجها. وربما استغل عبدالناصر قضية الاسلحة الصينية للضغط على الشقيري، من اجل التفاهم مع تلك الفصائل، وذلك لأن مصالحة عبدالناصر ـ الشقيري في العام ١٩٦٦ اقترنت ببوادر تفاهم بين رئيس المنظمة والفصائل الفلسطينية الاخرى، من جهة، وبتوتر الاوضاع في المنطقة، من جهة أخرى.

أمّا السعودية، التي استفزّتها زيارة الشقيري الى الصين، فقد توقفت، في الحال، عن دفع التزاماتها المالية للمنظمة وجيش التحرير، مبرّرة ذلك بأن الشقيري ارسل كتائب فلسطينية مسلّحة الى فيتنام ليحاربوا الى جانب الثوار الفيتناميين. وعلى الرغم من نفي الشقيري للاتهامات السعودية، قطعت الرياض علاقاتها مع رئيس المنظمة، واتهمته بأنه أخذ يميل الى المبادىء الشيوعية، وطلبت، في مذكرة رسمية الى الجامعة العربية، اقصاءه عن رئاسة المنظمة، معتبرة انه انحرف عن النهج والمهمة التي أُنشئت المنظمة من اجلها، ولم يعد جديراً بتمثيل الكيان الفلسطيني المنبثق من قرارات القمة العربية. ولم يتبدل الموقف السعودي تجاه المنظمة، الّا بعد استقالة الشقيري من رئاسة المنظمة ومجيء قيادة جديدة اليها، في نهاية العام ١٩٦٧[٣٢].

ولا يمكن، بأي حال، عزو أسباب الازمة السعودية ـ الفلسطينية تلك الى زيارة الشقيري الى الصين وحدها، على الرغم من خطورة مغزى الزيارة من المنظور السعودي في تلك الفترة. فالاتجاهات السلبية في العلاقات بين مصر والسعودية، وبين المنظمة والاردن الذي دعمته السعودية وناصرت مواقفه، كانت سبباً آخر، وربما السبب الجوهري، في حدّة موقف السعودية من المنظمة ورئيسها.